

قضايا الجزائريين في فكر النخبة الاندماجية: التجنيد الإجباري أنموذجا

*(1914-1908)

Algerians Issues: On the Way to Achieving a Model of the Integration
Elite and Military Conscription (1908-1914)

د.غانم بouden ~~~~~

صص 176-191

Dr.Ghanem bouden

أستاذ في التاريخ الحديث والمعاصر-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة ابن خلدون- تيارت

ghanembouden@gmail.com

Abstract: By virtue of the colonial administration control over the education system in Algeria, it produced a group of Algerians who believed in the French culture, which enabled them to try to represent their compatriots before the colonial authority in Algeria and France. They mobilized the administration of the occupation and its intrigues and put pressure on Paris government to reform the Algerian policy. Seats in the French Parliament allowed them _the Algerians_ to participate in the local elections, as a result; French people recognized the Algerian personality, and defended their principles of progress and advancement. The colonial administration made the Algerians enjoy their political and economic rights using the press and the petitions to inform their ideas and political positions, especially since 1908, the date of the decree of the census of young Algerians for recruitment into the French army. This decree, which was the occasion that prompted the Algerian elite to discuss and take part in it, included the integration elite that accepted the Algerian and made him focus on his concerns until the First World War. The ideal of the elite was the collection of as much possible of Algerians political rights, and the elimination of exception rules. So the present article reflects the features of a stream of a current Algerian political thought at the turn of the twentieth century.

Key words: the colonial administration; Algeria; French army.

مقدمة: عرفت الجزائر في بداية القرن العشرين تغييرا في آليات مواجهة النظام الاستعماري من العمل المسلح غير المنظم إلى تبني الأسلوب السلمي، والاحتكاك الثقافي والسياسي بتوظيف الكامن الفكري الذي أنار طريق العمل أمام بداية تحول المطالب الجزائرية من خلال الاعتماد على بناء العقلية الجزائرية الجديدة بتفعيل الحدث التاريخي والنهوض بما هو راكم، والتكيف مع التوسع الاستعماري ومحاولة التخفيف

* تاريخ استقبال المقال: 22 يناير 2018، تاريخ المراجعة: 28/02/2018، تاريخ القبول: 10/05/2018

من حدة ممارساته، وذلك ببروز يقظة فكرية قادتها النخبة الجزائرية بمختلف مشاربها الإيديولوجية. ذلك أن ميلاد النخب الجزائرية جاء بعد مخاض عسير وسط التراكم المعرفي الذي أفرزه الوجود الاستعماري الذي هيمن على منابع المعرفة الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري بهدف تمزيقه عن مرجعيته الحضارية؛ فظهرت نخبة مفرنسة اندماجية وأخرى محافظة إصلاحية حاولت كل منهما تمثيل الجزائريين والتعبير عن انشغالاتهم.

وظهر الاتصال السلمي للجزائريين بالسلطة الاستعمارية وممثليها منذ سنة 1892 تاريخ زيارة جول فيري للجزائر أين قابله وفد يمثل الجزائريين؛ فقد ساهمت هذه الزيارة في تحريك مشاعر الجزائريين في البحث أكثر عما يناسبهم من مطالب، وبالأخص لدى اهتمامات النخبة حيث سبرز مصطلح الشبان الجزائريين المثقفين بالثقافة الفرنسية الذين يتنمون إلى فئات الموظفين، أساتذة المدارس، القضاة، المترجمين، الضباط، أصحاب المهن الحرة، الأطباء والصيادلة والمحامين والصحفيين، يحاولون لعب دور سياسي لصالح مواطنهم في مختلف القضايا التي طُرحت بداية القرن العشرين، وأهما قضية تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي.

إرهاصات الفكر الاندماجي مطلع القرن 20م: عمل الفرنسيون على إنشاء نواة تكون هي الوسيلة للفتنة الاجتماعية واللغوية، على أن تتولى هي المناداة بالاندماج والاستغراب في الوقت المناسب، وقد تأخر ظهورها بسبب المقاومة العنيفة والمعاملة الجماعية السيئة، وبدأت هذه النواة تدعو إلى العلم وتعلم الفرنسية كلغة للعلم الجديد،⁽¹⁾ وتشيد بمنجزات الوجود الفرنسي في الجزائر، وترى فيه الوسيلة المثلى لتحقيق التقدم، وتطوير المجتمع الجزائري التقليدي نحو النموذج الأوروبي أي الاندماج؛ فالسياسة الاستعمارية التي تمكنت بعد 80 سنة من صنع إسلام موحد بدون حبوس، وبمساجد إدارية وقضاة موظفين وحج مرخص وقانون جديد تمكنت من إضعاف نوعية المسلم عند الأهالي، ومنحته صفة فرنسية بالتعليم واللباس والوظائف الإدارية؛ فظهرت أقلية متطورة من الأهالي برقي علمي مقبول تمثل رعايا في الصف الاجتماعي.⁽²⁾

وقد بدأت معالم الفكر الاندماجي تتشكل منذ نهاية القرن 19م ببروز نتائج التعليم الفرنسي في الجزائر من خلال خلق نخبة متشعبة بالأفكار الفرنسية ومؤمنة بالتفوق الحضاري الفرنسي سيلقى على عاتقها مستقبلا نشر الثقافة الفرنسية تسهيلا لعملية الدمج والاحتواء في إطار المتروبول، ولتقوم فيما بعد بدور أساسي في عملية إقناع الأهالي بحتمية المصير الحضاري للجزائر من خلال إدماجها بفرنسا.⁽³⁾ وكانت زيارة جول فيري للجزائر بصفته رئيسا للجنة مجلس الشيوخ سنة 1892 فرصة لظهورها أمامه كحركة للشبان الجزائريين حيث قابله بعض عناصرها وتحادثوا معه حول أوضاع الجزائريين،⁽⁴⁾ وكان من بينهم الطبيب مرسلي بالإضافة إلى بعض مزدوجي اللغة كسي امحمد بن رحال والحكيم محمد بن العربي.

وقد حاولت هذه النخبة التعبير عن هموم المواطن الجزائري وانشغالاته مركزة على التعليم الذي اعتبرته وسيلتها للخروج من وضعها التخلف حيث كتبت جريدة الحق الصادرة بعناية: "بالتعليم يستطيع الجزائري الخروج من بؤسه الكبير، تُنادونا بالجهلة وترفضون تعليمنا، ماذا تريدون أن تفعلوا بنا؟ علمونا، خففوا من معاناتنا، حسنوا من مصيرنا، نحن مرضى ونطلب العلاج فساهموا في شفائنا، لماذا ترفضون بأن تكون نهضتنا بالتعليم؟".⁽⁵⁾ وفي دعوة منها إلى النهضة كتبت: "أيها العربي انهض، نحن نهينك، انفض برنوسك، رد الاعتبار لنفسك".⁽⁶⁾

ومنذ بداية القرن العشرين وُجدت دلائل على المتطورين الذين أخذوا يتجمعون لتداول القضايا المطروحة التي تهتم المجتمع الجزائري؛ ففي تلمسان ظهر تكتل "حضارة وري" سنة 1901، ثم تلاه الحديث عن الشبان الجزائريين في مدينة الجزائر،⁽⁷⁾ وبظهور الصحافة الجزائرية توسع الحراك الاجتماعي والثقافي الجزائري، وكثر النقاش حول وضع الجزائريين تحت سلطة الكولون والقوانين الاستعمارية؛ فانتقلت عملية المقاومة من الريف إلى المدينة، وبدأت روح جديدة تتشكل في التفكير الجزائري تزامنت مع الزيارة الاستطلاعية للرئيس الفرنسي لوبي (Emile Loubet)⁽⁸⁾ من 10 إلى 16 أفريل 1903 التي أكد فيها على حرية ممارسة الجزائريين لديانتهم وبقاء حضارتهم مع رفضه للاندماج،⁽⁹⁾ وهذا ما سيساهم في زيادة النقاش حول حقوق الجزائريين في مختلف المجالات.

وأدت اليقظة الثقافية والاجتماعية في المجتمع الجزائري في مطلع القرن العشرين إلى يقظة سياسية ووطنية كان أول مظاهرها مبادرة النخبة المثقفة بالفرنسية إلى التكتل والعمل بهدف إحداث تغيير إيجابي في الواقع الجزائري،⁽¹⁰⁾ ومواجهة الانعكاسات المتناقضة بين الخطاب المتداول عن فرنسا المعروفة بفكر الأنوار والمساواة والدفاع عن حقوق الإنسان، وبين يوميات الجزائريين المطبوعة بالظلم والتمييز،⁽¹¹⁾ فقد كان هؤلاء مخدوعين بمبادئ الثورة الفرنسية وأفكارها الديمقراطية؛ فظنوا أن بإمكانهم تعاطي تلك الأفكار داخل وطنهم؛ فكانت أول تعبير عن المطالب السياسية التي تركزت على المساواة في الحقوق السياسية مع إلغاء قانون الأهالي والتمثيل النيابي الكامل للجزائريين، كما كانت تهدف إلى توحيد الجزائر مع فرنسا، وتبنّت أفكار الغرب وثقافته.⁽¹²⁾

فقد عرفت سنة 1900 بداية لظهور المذكرات والمطالب الخاصة بالشباب المثقف باللغة الفرنسية حيث ظهر في مدينتي تلمسان وعنابة بعض المسلمين الحداثيين أمام اللجنة البرلمانية للتحقيق، وأظهروا تفتحا على المشاكل السياسية والاجتماعية،⁽¹³⁾ من خلال ما قدمته لهم ثقافتهم الفرنسية وتعليمهم الذي حاولوا به الدخول إلى المجتمع الفرنسي بحيازة حق الانتخاب والتمثيل. ومن هذا النشاط مذكّرة قدمها بعض الشبان المسلمين في عنابة بتاريخ 30 جوان 1900 من تحرير خليل قايد العيون⁽¹⁴⁾ تقترب من المذكّرة التي قدمها الشبان الجزائريون سنة 1912 حيث ورد فيها: "الشبيبة المسلمة المتعلمة لا تعرف ماذا تفعل بتعليمها، تتخبط، لا عمل مأمول ولا صوت مسموع لتقول كلمتها لا في القضايا المحلية ولا في حاجات الأهالي. ليس التعطش إلى المساواة هو ما جعلنا نتكلم ولكن الأهمية الملحة للدفاع عن مصالحنا المادية العاجلة."⁽¹⁵⁾

أصبح الجزائريون في بداية القرن العشرين يشعرون أنهم بلغوا سن الرشد السياسي، وأصبح مشروعهم المُلح هو المطالبة بتأسيس جزائر حرة سيّدة في تقرير ميزانيتها ومستقلة في تسيير أسواقها، ولها مطلق الحرية في تقرير سياستها الضريبية وسياساتها الأهلية، تلك كانت مطالب الجزائريين الحقيقية.⁽¹⁶⁾ إذ تميزت مدينة الجزائر ببروز شبان مسلمين متعلمين يمكن أن يُنعتوا بالحزب على شاكلة الشبان الأتراك

سعوا إلى تجديد دينهم بالأفكار المقتبسة من الحضارة الأوروبية.⁽¹⁷⁾ كما ظهرُوا في تلمسان وعنابة، ويقول بن علي فخار: بأنهم "كانوا مبعثرين في الجزائر وقليلًا ما يلتقون، وهو ما لم يؤدِّ إلى تبلور كتلتهم تنظيميًا مثل الشبان التونسيين.⁽¹⁸⁾

فقد كان عددهم قليلًا جدًا، ولكن نشاطهم حيث ذُلكوا دلًا على محك الثقافة الفرنسية؛ فقدر لهم أن يلعبوا دورًا حيويًا في تشكيل الحركة الوطنية الجزائرية بمفهومها الجديد، فتكوين هذه الفئة في المدارس الثانوية الفرنسية (Les écoles franco-musulmanes) منحها مدخلًا إلى الثقافة الأوروبية، وبدأت دورها بالمطالبة بالحقوق للجزائريين بينما كانت تُعبر عن ولائها لفرنسا فلم تُنادِ لا بالثورة ولا بالاستقلال، وكما كان تكوينها بطيئًا ومؤلمًا كان كذلك أخذها لموقف وطني بطيئًا إلى درجة الألم.⁽¹⁹⁾ ويرى مارسِي (Marçier) بأنهم يمثلون حركة لانكية يجب مراعاتها وتشجيعها خاصة بواسطة المدارس الرسمية⁽²⁰⁾ لأنها تسير وفق الرؤية الفرنسية في مطالبتها بعيدة على فكرة الانفصال عن فرنسا.

وقد لفت هذا التحرك أنظار الإدارة الاستعمارية في الجزائر التي أدركت ميلاد تيار للرأي العام في الأوساط الثقافية للأهالي بدأ يميل إلى حصول الأهالي على تمثيل أكثر فعالية في الحياة العامة، وتخفيف النظام الاستثنائي الخاضعين له، فكتب شارل جونار⁽²¹⁾ (Jonnart Charles) إلى رئيس الوزراء كليمنصو⁽²²⁾ (Clemenceau) في 10 ديسمبر 1908: "هذه النزعة العامة لا يمكن إنكارها، ويجب علينا مراعاتها بأن تكون من عملنا الذي نطبقه في المستقبل"⁽²³⁾.

موضوع تجنيد الجزائريين في فكر الاندماجيين:

أ- قبل صدور قانون التجنيد: كان موضوع التجنيد الإجباري قد أثار جدلاً واسعاً في أوساط النخبة الجزائرية، وشكّل محور اهتماماتها منذ سنة 1908 إلى غاية الحرب العالمية الأولى، وحرك نقاشاً جديداً بين الجزائريين والفرنسيين؛ ففي ظل حاجة فرنسا إلى الجنود بعد تناقص المواليد منذ نهاية القرن التاسع عشر وتصادم التوتر السياسي الدولي ورغبة منها في احتواء الشباب الجزائري بعد بروز بوادر اليقظة الفكرية ظهر مرسوم ميسيي⁽²⁴⁾ (Messimy) (17 جويلية 1908) القاضي بإعداد قوائم إسمية للشباب الجزائريين البالغين 18 سنة قصد تجنيدهم⁽²⁵⁾ في الجيش

الفرنسي؛ فانتشر القلق لدى الجزائريين خوفا من تداعيات هذا العبء الجديد الذي يُضاف إلى سلسلة الأعباء السابقة والقوانين التعسفية؛ فكان التجنيد بالنسبة للجزائريين كمنقب غُرْز في المجتمع المسلم أكثر من التعليم الفرنسي بسبب صيغته الإيجابية الشيء الذي أدى لتعبئة واسعة لردود الأفعال.⁽²⁶⁾

وكانت مدينة الجزائر قد شهدت في نفس السنة ميلاد نواة هامة هي لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين من أبرز عناصرها رائد النخبة اللانكية الشريف بن حبيلس وعمر بوضربة والحاج موسى والدكتور ابن التهامي، وكانت هذه الجماعة هي السبّاقة لأخذ مبادرة الدفاع عن مصالح الجزائريين،⁽²⁷⁾ مُعلنة بداية معركة سياسية⁽²⁸⁾ في الجزائريين الجزائريين والحكومة الفرنسية والمعمرين من جهة وبين الجزائريين أنفسهم من جهة أخرى،⁽²⁹⁾ حيث كانت هذه اللجنة وراء معركة العرائض⁽³⁰⁾ التي ستزداد منذ سنة 1908 ضد القوانين الفرنسية القمعية ومنها قانون التجنيد الإجباري.

فقد كان هذا القانون وراء أول تحرك للشبان الجزائريين⁽³¹⁾ داخل الجزائر حيث قاموا بدعم بعض الفرنسيين الأحرار بصياغة عريضة في نفس السنة، وبعثوا بها إلى الحاكم العام جوناك ناقشوا فيها قضية منح الأهالي حق المواطنة الفرنسية كمقابل للخدمة العسكرية الإجبارية،⁽³²⁾ ثم عزّزوا هذا المسعى السياسي لدى الحكومة العامة بالجزائر بمسعى آخر لدى الحكومة الفرنسية يعتبره البعض أول عمل سياسي للشبان الجزائريين⁽³³⁾ أين ذهب وفد بقيادة عمر بوضربة في 03 أكتوبر 1908 إلى باريس ليُعبر عن رغبات الجزائريين، وقدم عريضة تحتج على مشروع التجنيد الإجباري، وأصرّ على أن الجزائريين يجب أن يحصلوا على الحقوق السياسية قبل أن يُستدعوا للخدمة في الجيش الفرنسي.⁽³⁴⁾

وقد قابل الوفد كليمنصو الذي قدّم وعدا⁽³⁵⁾ بدراسة القضية مع تأكّيده بأن قانون التجنيد الإجباري سيُطبق على الجزائريين، وقد حظي رده بقبول الوفد الجزائري،⁽³⁶⁾ ومن هذا الوقت سيرتكز الخط السياسي للشبان الجزائريين حول المواضيع الكبرى في الجزائر،⁽³⁷⁾ حيث عكس الوفد رؤى الشبان الجزائريين الاندماجين في قبولهم التجنيد مقابل الحصول الحقوق المدنية للجماهير العربية،⁽³⁸⁾

آملين الاستجابة لبعض الرغبات الإصلاحية للجزائريين بما يفضي إلى استفادة السكان العرب من جميع الحقوق المدنية.⁽³⁹⁾

فالدكتور بن علي فخار كتب عن موقفه وموقف زملائه من الشبان المسلمين المتكونين في المدارس الفرنسية بأنهم متحررون من التقاليد البالية، ومع مبدأ الخدمة العسكرية مقابل تعويضات مسبقه في مجال الحقوق السياسية.⁽⁴⁰⁾ كما أشار إلى ضرورة قبول الأهالي في المجالس المحلية بنسبة كبيرة،⁽⁴¹⁾ وبأن الأهالي يطمحون إلى توسيع حقوقهم السياسية ومن ثم المشاركة الواسعة في الدفاع عن مصالحهم التي يُعتبر تمثيلها غير كافٍ.⁽⁴²⁾ وقد علّق بن علي فخار آماله على فرنسا صاحبة أفكار الحرية والعدالة أن تُنصف الأهالي الجزائريين الذين سيتحملون عبء الخدمة العسكرية زيادة على الالتزامات المالية المفروضة عليهم والتي تشكل مصدرا حيويا للدولة؛ فمن العدالة أن تمنحهم حقوقا مساوية للمواطنين الفرنسيين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية لأنه أمر لا يخالف أي تشريع.⁽⁴³⁾

وساهم قانون التجنيد في كثرة النقاش الجزائري حوله، وأصبح وسيلة لمحاولة تخفيف وطأة القوانين القمعية الاستعمارية حيث انعقد في عناية اجتماع في 28 ديسمبر 1909 جمع 3000 شخص حسب المنظمين و1200 شخص حسب الإدارة خطب فيه بعض أفراد النخبة الجزائرية (الشبان) منهم صادق دندان وخليل قايد العيون، وتمت المطالبة بإلغاء قانون الأهالي والمحاكم الاستثنائية والضرائب، وانتهى الاجتماع بالهتاف تحيا الجمهورية⁽⁴⁴⁾ محاولين تجاوز محيطهم النخبوي بالقيام باستفتاء شعبي، وعبر جيلبير ميني (Gilbert Meynier) عن هذا الموقف بأن النخبة أظهرت خدمتها للجماهير كمطية لطموحاتها السياسية.⁽⁴⁵⁾

ووصفهم شارل روبر أجرون (Charles robert Ageron) بالوطنيين المزعومين الذين قاموا بحملة لصالح مشروع التجنيد الذي طرحه ميسيمي، وطالبوا بإلغاء التفاوت في الضرائب ونشر التعليم الابتدائي وتوسيع التمثيل السياسي للمسلمين وإلغاء نظام التبعية الأهلية.⁽⁴⁶⁾ واستمرت هذه النخبة في نضالها ضد الإدارة الاستعمارية تدافع عن مطالبها التي تشكل برنامجها السياسي انطلاقا من معاناة الشعب الجزائري تحت وطأة القوانين التعسفية مستخدمة الصحافة كوسيلة تعبر

فمها عن برنامج عملها حيث كتب صادق دندان في جريدة الإسلام (l'Islam): "نواصل معركتنا بلا هوادة ضد التعسف والاستغلال الذي يعانيهما مواطنينا، ولأجل التخلص من القوانين الاستثنائية التي تخنقنا، ولأجل نهوضنا الثقافي والأخلاقي والاقتصادي، يركز برنامجنا خاصة على مطالب مستوحاة من الحق والعدالة وموجهة إلى السلطات التشريعية التي تتجاهل وضعيتنا المتدهورة في المؤسسات الجزائرية".⁽⁴⁷⁾

وكان الشبان ينظرون إلى المواطنة مقابل التجنيد كشيء منطقي من فرنسا الجمهورية بدون أن تطلب منهم التخلي عن الوضع الإسلامي،⁽⁴⁸⁾ والملاحظ على موقف الشبان من التجنيد في هذه الفترة (1908-1912) أنهم يعتبرون منح الحقوق السياسية للجزائريين شرطا أساسيا وضروريا لتطبيق التجنيد الإجباري⁽⁴⁹⁾ لكن بعد فرضه سنة 1912 يتغير موقفهم ويكتفون بطلب تعويضات مناسبة لضريبة الدم.

ب- بعد صدور قانون التجنيد سنة 1912: بعد إعلان قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912 تصاعدت حدة رد الفعل الجزائري، وأصيب الشبان الجزائريون بخيبة أمل نتيجة تجاهل السلطات الفرنسية للمطالب السياسية التي طرحوها، وسجل شهر مارس وأفريل من نفس السنة تحركات جديدة للأهالي بأشكال مختلفة في مختلف مناطق البلاد،⁽⁵⁰⁾ وكانت بداية تطبيقه قد جعلت النخبة الاندماجية تدخل المعركة السياسية بأسلوب استنبطته من الأفكار الأوروبية،⁽⁵¹⁾ حيث قبلت بالأمر الواقع، واكتفت بالمطالبة على أعمدة صحفها بتعديل المرسوم من خلال تخفيض مدة التجنيد إلى سنتين، ورفع سن التجنيد، وإلغاء المنح والتعويض مع المطالبة بمنح حقوق المواطن الفرنسي للعسكريين.⁽⁵²⁾

وقامت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين كأول حزب سياسي بمناقشة قضية التجنيد أمام الرأي العام الجزائري والفرنسي، وبعثت في 27 ماي 1912 عريضة إلى الحكومة الفرنسية والمجلس الوطني الفرنسي ووزارة الداخلية والحرب ومجلس الشيوخ بيّنت فيها أن قانون التجنيد جاء معاديا للديمقراطية، ومهمينا وغير عادل لفرضه حملا جديدا دون حقوق سياسية ومدنية، مطالبة بإنهاء الأنديجينا والمحاكم الزجرية، وبتمثيل نيابي جاد في المجلس الوطني، وتوزيع عادل

للضرائب،⁽⁵³⁾ بالإضافة إلى الاعتراف بمبدأ المساواة المدنية من خلال الأعباء، وحق كل مجند في اختيار صفة المواطن الفرنسي.⁽⁵⁴⁾

والملاحظ على نبرة النخبة الاندماجية أنها غيّرت في طرحها السابق لسنة 1908 الذي كانت ترفض فيه التجنيد بدون حقوق، وأصبحت تطالب بمقابل معقول للخدمة العسكرية ولو بإصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية،⁽⁵⁵⁾ ثم قامت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين بإصدار ما عُرف ببيان الشبان الجزائريين في شكل مذكرة حملها وفد⁽⁵⁶⁾ من الجزائر إلى رئيس الوزراء الفرنسي بوانكاري⁽⁵⁷⁾ (Poincaré) في 26 جوان 1912 تضمنت استعدادهم لأداء الخدمة العسكرية مقابل مطالب⁽⁵⁸⁾ وتعويزات سياسية أبانت عن الفكر السياسي لهذه الفئة من النخبة الجزائرية حيث ركزت على التمثيل النيابي الجاد والكافي في المجالس الجزائرية والباريسية عن طريق:⁽⁵⁹⁾

- توسيع الهيئة الانتخابية الخاصة بالأهالي ضمّانا لفعاليتيه وصدقيتيه.
- زيادة عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية بنسبة خمسي مجموع الأعضاء.
- توحيد قانون الإجراءات الانتخابية بحيث تكون الهيئة الانتخابية على شكل واحد لكل المجالس الجزائرية.
- على مستشاري البلديات من الأهالي الحصول على حق انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعدتهم.
- ينبغي أن تكون العهدة النيابية غير متناسبة مع وظيفة القيادة ومساعدتهم.
- ينبغي تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي أو في مجلس خاص ينشأ خصيصا لتمثيل الأهالي من قبل نواب منتخبين منهم.
- ينبغي أن يكون لأولئك الأهالي الذين أدوا واجب الخدمة تجنيدا أو تطوعا الحق في اختيار المواطنة الفرنسية بناءً على طلب بسيط بدون الخضوع للإجراءات المطلوبة.
- وكان بيان الشبان الجزائريين هذا يبيّن موقف النخبة أيضا من القضايا السابقة منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر كموضوع القضاء والإجراءات القمعية كقانون الأهالي والمحاكم الرادعة والتمثيل النيابي والضرائب،⁽⁶⁰⁾ وبعد صدور قانون التجنيد الإجباري جدّدوا هذه الاهتمامات وشدّدوا على تحقيقها مقابل ضريبة

الدم التي فُرضت عليهم محاولين استغلالها كورقة لمحاورة النظام الاستعماري وافتكاك ما يمكن افتكاكه من إصلاحات.

وحاولوا إظهار فكرهم السياسي وإضفاء الشرعية على مطالبهم برفض المنحة التي اعتبروها إهانة،⁽⁶¹⁾ بالإضافة لعدم حاجتهم إليها أو تعاليا أو كرد فعل على التعاليق الصحفية الساخرة من مطالب النخبة بالحقوق السياسية بدل التعويضات المالية،⁽⁶²⁾ وأكدوا على رغبتهم في إعطاء أبنائهم بحرية إلى فرنسا بدون مقابل مالي وإنما مقابل مؤسسات جديدة،⁽⁶³⁾ فكانوا يتطلعون إلى نيل الحقوق السياسية والانتفاع من الإصلاحات الإدارية بدل الحصول على التعويضات المالية في مقابل تأدية الجزائريين للخدمة العسكرية، رابطين الحصول على المواطنة بمجرد تقديم تصريح بسيط في البلدية مع الموافقة على منح حق الانتخاب للمسلمين غير المتجنسين،⁽⁶⁴⁾ لكن المجلس الفرنسي قيّد المواطنة بالتنازل عن الأحوال الشخصية وبشروط تعجيزية.⁽⁶⁵⁾ وقارن بن علي فخار وضع الجزائريين بوضع الأهالي في الهند والسنغال أين يتمتعون بحق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان دون التخلي عن الأحوال الشخصية، وبدون أن يكونوا متجنسين داعيا فرنسا الواعية بدورها ألا تخطئ فيما يتوجب عليها من التزامات تجاه رعاياها بمنحهم مكانة لائقة.⁽⁶⁶⁾

والملاحظ على أصحاب بيان الشبان أنهم ركزوا على التمثيل النيابي للأهالي باعتباره الوسيلة المثلى لإسماع صوتهم في مختلف المجالس المحلية والعمالية وحتى في البرلمان الفرنسي مؤكدين على أن إنشاء برلمان أهلي يساهم في تحسين وضعية الأهالي، وبإمكانه القضاء على الاستغلال والإجحاف في الأعمال الحكومية المتعلقة بالسكان المسلمين مُبَيِّنِينَ أنه في مصلحة فرنسا كما في مصلحة الأهالي إيجاد تمثيل لهم في باريس،⁽⁶⁷⁾ من خلال وجود ممثلين أحرار منتخبين من هيئة انتخابية حرة،⁽⁶⁸⁾ فبقدر ما يكون التمثيل فعالا بقدر ما يثبت الحقوق للأهالي، ويرفع عنهم المظالم والضرائب التي تذهب لصالح المعمرين في مشاريع الاستيطان.⁽⁶⁹⁾

فالنخبة الاندماجية وبناءً على خلفيتها الفكرية أيدت الانخراط في الجيش الفرنسي للدفاع عن الوطن الأم لتحصيل بعض الحقوق التي طالما حُرمت منها ولو أدى بها الأمر إلى التجنس والتنازل عن الأحوال الشخصية،⁽⁷⁰⁾ فأفرادها يرون أنه من

حقهم المواطننة كباقي الأجانب الذين احتفظوا بأحوالهم الشخصية،⁽⁷¹⁾ لذلك فنبرتها المطالبة بالإصلاحات لم تكن حادة بما يناسب وضع الجزائريين، إذ لم تطالب بإلغاء قانون الأهالي كلية وإنما بإصلاحه فقط، وفي المناطق التي أظهر فيها السكان إخلاصهم لفرنسا، وقاموا بمشاريع لصالحها مع إصلاح وتنظيم المحاكم الرادعة مما يعكس ضعفها في تمثيل مصالح عموم السكان، كما حددت الفئات التي تُمنح المواطنة الفرنسية، والتي اقتصر على بعض الأهالي كالتجار والملاكين أو الشاغلين لأعمال عمومية.⁽⁷²⁾

وفي هذا المجال نجدها هلّلت بمرسوم 21 سبتمبر 1912 حول تنظيم العدالة الإسلامية في الجزائر، وما أقرّه بشأن توقيف العمل بالنظام الخاص (الأهالي) بالنسبة للمسلمين الجزائريين المتعهدين والمجندين في الجيش الفرنسي، ومنحهم نفس الضمانات القضائية التي يتميز بها المواطن الفرنسي بمبدأ "التساوي في الأعباء، التساوي في الحقوق"، واعتبرته أول ترضية للذين لبّوا نداء الوطن،⁽⁷³⁾ ومكسب سياسي لنضالها في سبيل افتكاك بعض الحقوق لصالح هذه الفئة من الجزائريين، فأصحاب الثقافة الغربية الفرنسية انطلقوا من مبدأ المساواة في الخدمة العسكرية الإجبارية إلى المطالبة بالمساواة في كل الحالات الأخرى ما دامت الجزائر أرضا فرنسية وسكانها رعايا فرنسيون.⁽⁷⁴⁾

وقد أقر هذا المرسوم بأن المجندين في الجيش الفرنسي لا يطبق عليهم قانون الاحتجاز الإداري إلا في الحالات الاستثنائية كالعمل ضد أمن الدولة، كما ميّزهم في حالات الجرائم ومدة العقوبة مع منحهم حق الانتخاب البلدي والدخول في الوظائف العامة؛ فأعتبر ترضية نحو عدالة مستقيمة،⁽⁷⁵⁾ رغم أنها ترضية لفئة محدودة جدا لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تستجيب للمطالب الحقيقية للشعب الجزائري ككل.⁽⁷⁶⁾

وجعلت النخبة الاندماجية من جريدة الإسلام (l'Islam) منبرا للدفاع عن موقفها من التجنيد حيث جعلت منه مطلبا للأهالي بأمل الحصول على الحقوق المدنية للسير نحو نظام أقل عبودية ضد رغبات الكولون الذين يرفضونه ويريدون الإبقاء على خضوع الأهالي لسلطتهم.⁽⁷⁷⁾ كما كتب ميسيبي بأن عريضة جوان 1912 التي صرح أصحابها بقبول التجنيد هي تعبير عن رغبات الأهالي التي ظهرت منذ

سنوات في الصحف الأهلية أو الرسائل الموجهة للشخصيات، وهي تريد التأسيس لنظام ليبرالي مستعملة تعبير الحقوق السياسية.⁽⁷⁸⁾

ولم تكتف النخبة الاندماجية بقبول التجنيد بل قامت بالدعاية له عبر صحافتها لتعبئة الرأي العام الجزائري للمشاركة في الحرب بجانب فرنسا، وإعلان تأييدها لها كمحاولة للحصول على امتيازات باعتبارها الناطق الرسمي المتحدث باسم الشعب الجزائري؛ فهذا صادق دندان دعا للدفاع عن الوطن الأم قائلا: "أمام الخطر الذي يهدد فرنسا وطننا العزيز مهد كل الحريات فإنه من واجبنا كمسلمين مخلصين متعلقين بعمق بالمؤسسات الجمهورية أن نقف كرجل واحد في وجه العدو الألماني، ونساعد بكل أرواحنا العلم الفرنسي"⁽⁷⁹⁾؛ فالوفاء لمصدر ثقافتهم جعل أفراد النخبة الاندماجية يتخذون موقفا لصالح فرنسا، ويعادون خصومها بما فيهم الدولة العثمانية.

ومدح في نفس المقال كرم فرنسا مهد الثورة والجمهورية، وشجاعتها التي تنادي أبناءها الجزائريين للدفاع عن تراثهم المشترك معها، داعيا إلى التفاني في الدفاع عن الأرض لآخر قطرة من دمائهم،⁽⁸⁰⁾ كما قام عمر بوضربة المستشار البلدي بمدينة الجزائر وتامزالي⁽⁸¹⁾ طالب الحقوق بكتابة برقية تُعبّر عن استعداد الجزائريين المقيمين بفرنسا (عرب وأمازيغ) لتقديم مساعدتهم للوطن الأم بالانخراط في جبهات الدفاع، وهو ما جعل جريدة الإسلام تكتب بأن الجزائريين بهذه البرقية تركوا انطبعا حسنا في الجزائر وفرنسا، وتشكرهم على شجاعتهم وغيرتهم الوطنية التي يبذلونها لفرنسا في أوقاتها الصعبة.⁽⁸²⁾

كما استخدمت النخبة الاندماجية جمعياتها الثقافية لتعبئة الرأي العام الجزائري لصالح التجنيد والقيام بواجب الدفاع عن الوطن الأم؛ فوجّهت الجمعية الرشيدية والاتحاد الفرنسي الأهلي والجمعية التوفيقية نداءً إلى أعضائها جاء فيه: "إن الظروف الراهنة (الحرب العالمية الأولى) تفرض على الأهالي أبناء فرنسا تضحيات لصالحها، إخوة المسلمين في الجزائر أنتم الذين تأخيتم بالفرنسيين واستفدتم مثلهم من امتيازات، لقد حان وقت واجبكم، الكل لأجل فرنسا، استعملوا تأثيركم تجاه

مواطنيكم، واعملوا ما يجب في كل الظروف لتكونوا متعاونين ومخلصين للسلطات الفرنسية وفرنسا لن تنساكم".⁽⁸³⁾

وفي مقال آخر كتب صادق دندان أن الوقوف بجانب فرنسا هو الوقوف بجانب الحق ضد القوة، ومن أجل الحضارة ضد البربرية الألمانية محاولا إقناع الجزائريين بدعم القوة الدفاعية لفرنسا بحكم أن حليفتها بريطانيا وروسيا تضمان في صفوفهما مسلمين داعيا إلى وحدةٍ باسم العاطفة الدينية لإنشاء أخوةٍ في السلاح،⁽⁸⁴⁾ دون أن يشير إلى الأخوة الدينية التي تربط الجزائريين بالدولة العثمانية حليفة ألمانيا، كما دعا إلى التفاؤل بالنصر الفرنسي، وأخذ موعد في برلين أين يحصل الجزائريون على مكانة شريفة في العائلة الفرنسية بعد دعم فرنسا والبرهنة على الارتباط الوثيق بالعلم الفرنسي بتقديم الدم الجزائري للوطن المشترك.⁽⁸⁵⁾

خاتمة: ساهمت النخبة الاندماجية في الحراك السياسي الذي عرفته الجزائر في مطلع القرن العشرين أين دافعت على مصالح الجزائريين، وطالبت بإصلاح أحوالهم الاقتصادية والثقافية انطلاقا من الحصول على حق المواطنة الفرنسية بعد أداء واجب الدفاع عن الوطن الأم (فرنسا)، وقد اتخذت من قضية التجنيد الإجباري حجة لدخول العائلة الفرنسية، والتمتع بامتيازات مواطنيها مؤكدة على "مبدأ المساواة في الأعباء، المساواة في الحقوق" كأسلوب جديد في محاوره النظام الاستعماري أين توضّح موقفها حيال الوجود الاستعماري ونظرتها إلى فرنسا الديمقراطية صاحبة حقوق الإنسان التي رأت أن يستفيد منها الجزائريين في إطار المؤسسات الفرنسية في الجزائر وفرنسا.

وقد كان رد فعل النخبة الاندماجية على التجنيد الإجباري منذ سنة 1908 إلى صدور بيان 26 جوان 1912 يجسّد أول مبادرة سياسية جزائرية قبيل الحرب العالمية الأولى ذات بعد وطني على عكس مبادرات القرن التاسع عشر الإقليمية مما يعكس تبلور الفكر المطليبي الجزائري وتكيفه مع السياسة الاستعمارية وقوانينها القمعية، ومحاولة النخبة الاندماجية استغلال الوضع الفرنسي والدولي لصالحها بتقديم أرضية مطالب إصلاحية ولو لصالح فئة المجنّدين، وهذا ما يجعلها تساهم في النضال

السياسي مبكرا رغم أنها لم تفكر في الانفصال عن فرنسا، وتدخل في صراع مع النخبة المحافظة حول جدارة التمثيل الشعبي الجزائري.

الهوامش:

- 1- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 6، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 199.
- 2- Politiques musulmanes coloniales, l'Algérie, revue du monde musulman, no 9, (septembre 1910), Paris, p 80-81.
- 3- فتيحة صافر: «مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الاندماجية»، عصور الجديدة، ع 16-17، (2014-2015)، جامعة وهران، ص 333-4- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1997، ص 202.
- 5-«l'instruction des indigènes», el-Hack, n 6, (03/09/1893).--6- l'Alarme», el-Hack, n 8, (17/09/1893).--7- Gilbert Meynier: l'Algérie révélée. la guerre de 1914-1918 et le premier quart du xx siècle, édition El Maarifa, 2010, p, 217.
- Emile Loubet-8 (1838-1929) رئيس فرنسا بين (1899-1906) من حزب التحالف الديمقراطي الجمهوري، عمل على إقرار مجانية التعليم ومجانيته، تحالف مع بريطانيا سنة 1904. أنظر: منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 389-9- عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920-1936، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 25.
- 10- فوزية بربون: مالك بن نبي، عصره وحياته ونظريته في الحضارة، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 82-83.
- 11- صافر فتيحة: حركة الشبان الجزائريين، ظهورها وتطورها فيما بين 1900 و1930، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، (2015-2016)، ص 41.
- 12- Claude collot, Jean robert henry: le mouvement national Algérien, textes 1912-1954, 1ere édition, OPU, Alger et l'Harmattan, Paris, 1981, p32.--13- Charles robert Ageron: Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, t2, edif, Alger, 2000, p 1031.
- 14- مساعد عدلي بمدينة عنابة، من أوائل الشبان المطالبين بالحقوق السياسية، من محركي تيار الشبان الجزائريين. أنظر: عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج 1، دار هوما، الجزائر، 2012، ص 65.
- 15- Charles robert Ageron: op-cit, p, 1031.
- 16- أحمد مريوش: «ثقافة المقاومة ونماذج من عرائض الأهالي الجزائريين إلى فرنسا خلال القرن 19م»، حوليات التاريخ والجغرافيا، ع 6، (ديسمبر 2012)، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، ص 129.
- 17- Charles robert Ageron: op-cit, p 1031.--18- Ben Ali Fekar: «La représentation des musulmans Algériens», revue du monde musulman, n 1-2, (janvier-fevrier 1909), Paris, p 18.
- 19- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 65-67.
- 20- Charles robert Ageron: op-cit, p 1032.
- 21- شارل جونار: سياسي فرنسي شغل منصب رئيس المصلحة الخاصة بالجزائر بوزارة الداخلية سنة 1885، حاكم عام الجزائر لثلاث مرات: الأولى من 3 أكتوبر 1900 إلى 18 جوان 1901، الثانية من 5 ماي 1903 إلى 22 ماي 1911، والثالثة من 29 جانفي 1918 إلى 29 أوت 1919، حيث جاء خصيصا لتطبيق إصلاحات 1919. أنظر: عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 118-119.
- 22- جورج كليمنصو: (1841-1929) سياسي راديكالي فرنسي، رئيس وزراء بين (1906-1909) و(1917-1920)، قاد فرنسا إلى النصر في الحرب العالمية الأولى، رئيس الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح سنة 1919. أنظر: منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 368.
- 23- Charles robert Ageron: op-cit, p 1017.
- 24- أوندريميسيبي (André Messimy) نائب وزير للمستعمرات فوزير للحرب سنة 1911، طالب بتخفيف القوانين الاستثنائية والإجراءات القمعية وإحداث تمثيل للأهالي يُمكنهم من الدفاع عن مصالحهم، وكان يرى في التجنيد فرصة للنخبة لأن تندمج في

- المجتمع الفرنسي وفرصة للجماهير لتتقرب منه، له كتاب القانون الخاص بالأهالي الجزائريين الصادر سنة 1913 (le statut des indigènes Algériens). أنظر: عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 231.
- 25- عبد القادر خليفي: «نشاط الحركة الوطنية الجزائرية في مواجهة السياسة الفرنسية، تجربة المظاهرات الجماهيرية خلال النصف الأول من القرن 20م أنموذجا»، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 8، (نوفمبر 2016)، جامعة الوادي، ص 302.
- 26- Gilbert Meynier: op-cit, p 91.
- 27- صافر فتيحة: المرجع السابق، ص 83.
- 28- Gilbert Meynier: op-cit, p 220.
- 29- غانم بوند: «سي امحمد بن رجال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين»، عصور الجديدة، ع 24-25، (أكتوبر 2016)، جامعة وهران 1، ص 355-356--30- سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ص 180.
- 31-La pétition a été rédigée par les avocats Ahmed Boudarba, Haj Said Ammar, le Docteur Ibn Touhami, Le juridique ben Ali Fakhar, Les deux officiers Guelati et Kadi. Voir: Gilbert Meynier: op-cit, p 91.--32-ibid, p 91.--33-Philippe Millet: «Les Jeunes Algériens», revue de Paris, t 6, (novembre-décembre 1913), Paris, p 167-168.
- 34- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ص 182--35- وعدهم بانتخاب الجزائريين في المجالس العامة للعمال بدلا من تعيينهم - دراسة جديفة لقضية منح الحقوق السياسية للجزائريين - عدم فرض إدماج غير ممكن على الجزائر. أنظر: نفسه، ص 182-183--36- نفسه، ص 183.
- 37- Gilbert Meynier: op-cit, p 220.--38- Charles robert Ageron: op-cit, p 1037.
- 39- عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 302.
- 40-Ben Ali Fekar: op-cit, p 1-2.--41-Charles robert Ageron: op-cit, p 1038.--42-Ben Ali Fekar: op-cit, p4.--43-ibid, p21-22.--44- Charles robert Ageron: op-cit, p 1038.--45- Gilbert Meynier: op-cit, p 221.
- 46- شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 115.
- 47-SadkDenden: Notre action, l'Islam, n 100, (07/01/1912).--48-Charles robert Ageron: op-cit, p 1039.
- 49- ناصر بالحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، (2004-2005)، ص 52--50- عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 303.
- 51- يوسف منصارية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحريرين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 11.
- 52-SadkDenden: La Conscription des indigènes, l'Islam, n 119, (26/05/1912).
- 53- عبد الرحمان بن العقون: المرجع السابق، ص 36-37.
- 54- La Conscription des indigènes, l'Islam, n 120, (02/06/1912).
- 55- ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص 52--56- تشكل من: ابن تامي (نائب عن مدينة الجزائر)، مختار حاج سعيد (نائب بلدي بقسنطينة)، بوشريط علاوة (نائب بلدي بقسنطينة)، الدكتور موسى (نائب بلدي بقسنطينة)، حاج عمار (نائب بلدي بجيجل)، جودي (نائب بلدي ببسكرة)، بن عصمان (نائب بلدي ببيجو)، ابن ددوش (نائب بلدي بتلمسان)، قارة علي (من أعيان عنابة). أنظر: l'Islam, n 122, (23/07/1912).
- 57- Raymond Poincaré (1860-1934) سياسي فرنسي، وزير المالية (1894-1895) ثم وزيرا للمعارف، عضو مجلس الشيوخ (1903-1913) ثم رئيسا للحكومة، رئيسا للجمهورية الفرنسية (1913-1920). أنظر: منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 114.--
- 58- تخفيف المدة العسكرية إلى سنتين - التجنيد عن في سن الواحد العشرين - حذف المنحة - إصلاح النظام القمعي - توزيع عادل للضرائب - توزيع عادل لموارد الميزانية. أنظر: عبد الرحمان بن العقون: المرجع السابق، ص 37-38. و l'Islam, n (23/07/1912)، 122-59- زوزو: المرجع السابق، ص 20-21. ونص البيان كاملا في: سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ص ص 426-430--60- نفسه، ص 19.

- 61-AndreMessimy: le statut des indigènes Algériens, Henri Charles-Lavauzelle, Paris, 1913, p 28.
- 62- زوزو: المرجع السابق، ص 79.
- 63-AndreMessimy: op-cit, p 28.--64- Les indigènes Algériens devant le service militaire, l'Islam, n 109, (10/03/1912).
- 65- زوزو: المرجع السابق، ص 78-79.
- 66-Ben Ali Fekar: op-cit, p 22.--67- Un parlement indigène, l'Islam, n 152, (04/03/1913).
- 68-l'Islam, n 123, (30/07/1912).
- 69- زوزو: المرجع السابق، ص 27.--70- زوزو: المرجع السابق، ص 23.
- 71-Gilbert Meynier: op-cit, p 255.--72- Les indigènes Algériens devant le service militaire, l'Islam, n 109, (10/03/1912).--73- Première satisfaction, l'Islam, n 131, (24/09/1912).
- 74- يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 15.
- 75- Justice, l'Islam, n 133, (08/10/1912).
- 76- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 29.
- 77- Le service militaire et les indigènes, l'Islam, n 125, (13/08/1912).--78-Andre Messimy: op-cit, p 26.--79- SadekDenden: Aux musulmans Algériens, l'Islam, n 203, (08/08/1914).
- 80-ibid.
- 81- عبد النور تامزالي دكتور في الطب ونائب مالي ثم رئيس القسم القبائلي في مجلس النواب المالية، كان من المقربين للأمير خالد في البداية، يكتب في مختلف الصحف. أنظر: زوزو: المرجع السابق، ص 68.
- 82-Enrôlement des indigènes résidant en France, l'Islam, n 203, (08/08/1914).--83-Un Appel des sociétés indigènes , l'Islam, n 203, (08/08/1914).--84-Sadekdenden: Notre action dans la bataille , l'Islam, n 204, (22/08/1914).--85-ibid.